

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة ((٢٠١٦ - ٢٠٢٠))

الاستاذ المساعد حميد حسن خلف

العراق/جامعة تكريت/ كلية الادارة والاقتصاد

tu.edu.iq @Hameed.h.k

عندما نتحدث عن الاستقرار الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم لابد من تناول دور السياسة النقدية باعتباره دور أساسي وفعال في إدارة الاقتصاد من خلال أدواتها الفاعلة والمؤثرة ، وبعد تحول النظام الاقتصادي في العراق منذ عام (٢٠٠٣) نحو اقتصاد السوق والاعتماد على قوى العرض والطلب في إدارة الاقتصاد، سارعت السلطات النقدية في العراق مستخدمةً أدواتها النقدية إلى تأمين ذلك التحول بتفعيل الاقتصاد الحر عن طريق القيام بإجراءات فنية وتشريعية، بالإضافة إلى الاعتماد الأدوات غير المباشرة وتحديث الوسائل النقدية المباشرة لتلائم مع حاله الجديدة ، والتي تتطلب إجراءات نقدية لم يكن معمول بها سابقا . وقد واجهت السلطات النقدية العراقية عدد كبير من الصعوبات، من لتحقيق استقرار نقدي ينسجم وطبيعة حاله الانتقالية الجديد، التي يشهدها الاقتصاد العراقي. من خلال برامج الاعمار والبناء الاقتصادي والاجتماعي. فقد تركت الاتجاهات السعريّة التي عاشها الاقتصاد العراقي في تسعينيات القرن المنصرم وحتى العام ٢٠٠٣ ، بمتوسطات سنوية بلغت في إجمالها قرابة (٥٠ %) في المائة بسبب اخلاف النظام النقدي قبل (٢٠٠٣) عن النظام النقدي الجديد والذي سبب مشكلة هيكلية باتت متصلة في مكونات ومداخل الاقتصاد العراقي الذي ظل يعاني من ظاهرة اختلال التوازن بين قطاعات الإنتاج السلعي (باستثناء القطاع النفطي حاليا) كون القطاع النقدي في العراق لم يتعرض الى أي مشاكل بعد الاحتلال كونه القطاع الرئيسي الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي (الريعي) ان صح التعبير وبين قطاعات الخدمات والتوزيع التي مازالت تعمل لمصلحة النشاطات الخدمية الهامشية أو ضعيفة الإنتاجية. مما يؤشر نجاح البنك المركزي في محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي للبلد من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصورة تواكب الاقتصادات العالمية.الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية ، الاستقرار النقدي ،الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث

كون الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي ويعتمد بشكل شبه رئيسي على الإيرادات النفطية ولكون اسعار النفط في الاسواق العالمية غير مستقرة وتخضع لقانون العرض والطلب والذي يؤدي بدوره الى عدم استقرار عرض النقد لذلك يعد التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي مثلت عقبة كبيرة امام السياسات الكلية الاقتصادية، وكذلك الجزئية وبخاصة في غياب استراتيجية اقتصادية واضحة في العراق وبقاء الاقتصاد عرضة لاجتهادات متخذي القرار ولضغوطات المنظمات الدولية الأمر الذي يستدعي وضع سياسة نقدية حكيمة لوضع حد للضغوط التضخمية لتحقيق استقرار نقدي داخلي وخارجي. **الفرضية /** تعتمد الدراسة على فرضية مؤداها بأن السياسات النقدية في العراق قد حققت نجاحا نسبيا في رفع واستقرار قيمة الدينار العراقي وصولاً لتحقيق الاستقرار النقدي، باستخدام أدواتها التقليدية والقضاء على التضخم. **الأهمية للبحث/** تكمن الأهمية للدراسة بتسليط الضوء على دور الذي يمكن ان تلعبه السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي للاقتصاد العراقي. اسلوب الدراسة/استخدم البحث الاسلوب التحليلي في بيان مدى إمكانية التأثير للسياسة النقدية على الاقتصاد العراقي.حدود الدراسة/ المكانية والزمانية دولة العراق (٢٠١٦-٢٠٢٠). **هدف الدراسة/** يهدف البحث إلى دراسة طبيعة عمل السياسة النقدية ومناقشة أبرز الأدوات النقدية المستخدمة من لدن السلطة النقدية لتحقيق أهدافها. فيما يحاول الجانب التطبيقي من للدراسة، معرفة اهم التحولات الذي شهدتها السياسة النقدية في العراق بعد عام (٢٠٠٣) وبيان مدى تحقق الاستقرار النقدي الداخلي (استقرار المستوى العام للأسعار) والاستقرار النقدي الخارجي (استقرار سعر صرف العملة في البلد). **هيكلية الدراسة/لغرض الوصول إلى هدف الدراسة تم** تقسيمها إلى ثلاثة مباحث، ناقش الأول منها طبيعة والايه التي تعمل بها السياسة النقدية و أدواتها، بينما كرس لمبحث الثاني لدراسة تطور عمل السياسة النقدية في العراق، أما المبحث الثالث فقد تناول أبرز الاستنتاجات وأهم التوصيات للدراسة.

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للسياسة النقدية وأدواتها .

دائماً هناك اذرع للسياسة الاقتصادية العامة في الدولة ومن أهم هذه الاذرع السياسات النقدية، وهي المسؤولة عن ادارة النقد في البلد بالتعاون مع البنك المركزي وقد اخذ الاهتمام بهذه السياسة يتزايد بالتزامن مع عدم استقرار اقتصادي شهده العالم صاحبه ازمتات مالية. كما ارتبط تطور السياسة النقدية بفلسفة وتطور افكار ونظريات اقتصادية ونقدية حديثة، بعد منتصف القرن الماضي (السيد علي، ١٩٩٩: ٣٦٨) أولاً : مفهوم ومدخل السياسة النقدية/يمكن تعريف السياسة النقدية بانها عمل فني مدروس ومخطط من قبل السلطات النقدية ، وذلك بالتحكم في النقد توسعاً أو انكماشاً لتحقيق الاستقرار السعري بشكل أساسي بالمساعدة و الحفاظ على الاستقرار للنمو الاقتصادي واستخدام أمثل. (Qrley & Milton ١٩٩٣: ٢٤٧). فيما يعرفها البعض على انها حزمة اجراءات وتدابير تتعلق بعملية

الإصدار النقدي وتنظيمها، مصحوبه برقابة ائتمانية، بشكل لا يمكن معه أن يفصل النقد عن الائتمان، في التأثير الذي تصنعه هذه الاجراءات وتدابيرها بحركة الاسعار. (بني هاني، ٢٠٠٣: ١٤٢)، أما بالنسبة للآخرين، فيشيرون إلى السياسة النقدية على أنها تمثل مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على الشؤون النقدية والائتمانية بغرض التأثير على مبلغ المال أو وسائل الدفع المتاحة بطريقة تتناسب مع الظروف الاقتصادية من خلال امتصاص السيولة الزائدة أو ضخ الاقتصاد بتيار نقدي جديد.. (عبدالله، ١٩٩٤) ويتمحور عمل السلطة النقدية بالتحكم في حجم عرض النقد، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية محددة، فيمكن أن تعتمد السلطة النقدية في تقليص عرض النقود ورفع معدلات الفائدة بهدف كبح معدلات التضخم أو رفع سعر صرف العملة الوطنية أو حقن الاقتصاد بجرعات نقدية بهدف تخفيض معدلات الفائدة ومن ثم تحفيز الإنفاق الاستثماري و إنعاش النشاط الاقتصادي في البلد. وتتطوي السياسة النقدية على نوعين من القرارات: قرارات تخص تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها وهو قرار سياسي اقتصادي يتخذ على مستوى الحكومة كما قد يتخذ على مستوى السلطة النقدية إذا كانت مستقلة. وقرارات تتعلق بوسائل انتقال السياسة النقدية لبلوغ الهدف وهي قرارات تتخذ على مستوى السلطات النقدية وليس السياسية. (السيد علي والعيسى، ٢٠٠).

ثانياً : أهداف السياسة النقدية. لغرض معرفة اهداف السياسة النقدية لابد من إعداد استراتيجية محددة ومتكاملة، تحدد الأدوات والأهداف التي تخص السياسة النقدية، والذي يعد أمراً ضرورياً لبناء سياسة نقدية فعالة وموائمة لتحقيق الأهداف المرجوة. وحتى تكون الاستراتيجية النقدية متكاملة لا بد من احتوائها على التالي: (الحمدي والخلف، ١٩٩٧: ٣٧٠)

١- أهداف تشغيلية - أهداف وسيطة - أهداف نهائية

١- الأهداف التشغيلية: بسبب عدم مقدرة البنك المركزي في التأثير في الأهداف النهائية بشكل مباشر، لابد من استخدام أهداف تشغيلية تتمثل في معدلات نمو كل من: الأساس النقدي ومعدلات الفائدة قصيرة الأجل وسعر الصرف.

٢- أهداف وسيطة: يتمثل عمل الأهداف الوسيطة بالتأثير على معدلات الفائدة طويلة الأجل وعرض النقد، فمن خلال التحكم بهذين الهدفين يمكن للسلطة النقدية الإسهام والعمل على تحقق الأهداف النهائية، و بلوغ تأثيرها المرغوب وبما يتوافق ومتطلبات الوضع الاقتصادي (حبيب، ٢٠٠٧: ٣٧٥).

٣- الأهداف النهائية: ان الأهداف النهائية تتمثل بتحقيق مستويات مقبولة من استقرار نقدي واقتصادي، وصولاً لتحقيق معدلات مرتفعه في النمو ومناسبة لجميع قطاعات الاقتصاد. (عبدالله: ٢٤) كما تهدف السياسة النقدية الى استقرار قيمة العملة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل (بن هاني: ١٤٤) وتلك الأهداف ذات طبيعته اقتصادية، وهي أهداف مشتركة لمكونات السياسات الاقتصادية، مما يقتضي وجوب تحقيق انسجام كامل بين السياسات ذات طبيعته النقدية والسياسات لأكلية الأخرى مثل السياسة المالية والتجارية، ذلك أن عدم الانسجام والتعاون بين هذه السياسات من شأنه أن يعرقل تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية. ولإيضاح أهمية وجود أهداف تشغيلية ووسيطه، افترض إن البنك المركزي يهدف إلى تحقيق معدل نمو للناتج يصل إلى حوالي ٥٪ خلال عام. ولتحقيق ذلك الهدف يمكن زيادة عرض النقد (هدف وسيط) بما مقداره ٤٪ مثلاً. وزيادة عرض النقود يمكن تحقيقها عن طريق معدل نمو الأساس النقدي (هدف تشغيلي) بما يقارب ٣.٥ ٪ مثلاً.

ثالثاً : أدوات ووسائل السياسة النقدية: يمكن تقسيم ادوات السياسه النقدية الى نوعين : الأدوات الكمية (التقليدية) غير المباشرة، والأدوات النوعية، (المباشرة) (الوزني والرفاعي، ٢٠٠٢: ٣٠). وأبرز الأدوات التقليدية الكمية المؤثرة على عرض النقد هي :-

١- أدوات السوق المفتوحة:

ان عمليات السوق المفتوحة، هي أحد وسائل السلطة النقدية المستخدمة لتحقيق زيادة أو نقصان في كمية المعروض النقدي عند المصارف التجارية والجمهور، وبالتالي إمكانية التأثير في مقدار ما تمنحه تلك المصارف من ائتمان لعملائها. إذ تدخل السلطات النقدية بائعه أو مشتريه لهذه الأوراق المالية، مستهدفاً من ورائها التأثير في كمية الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية والذي يؤثر في خلق الائتمان بحسب ظروف البلد الاقتصادية السائدة من كساد وتضخم. ولذلك تحتفظ البنوك المركزية بقدر مناسب من السندات الحكومية لهذا الغرض (الزامل واخرون، ٢٠٠١، ١٩٧) وتعد هذه الأداة من أكثر الأدوات فاعلية في الدول المتقدمة التي تملك أسواق مالية متطورة.

٢- **سعر إعادة الخصم:** ان معاملات المصارف التجارية قد تتطلب مزيداً من السيولة النقدية، فتلجأ إلى البنك المركزي لتخصم ما تملكه من أوراق تجارية، وأذونات الخزائن الحكومية، لتحصل مقابل خصمها قيم نقدية قبل أو آن مواعيد استحقاقاتها، مقابل خصم نسبة محدده من قيمها والتي تسمى بسعر إعادة الخصم. كما يقوم البنك المركزي بإقراض المصارف التجارية عندما تواجه طلبات زائدة غير متوقعة من مودعيها على سحب ودائعهم، بحيث تعجز السيولة النقدية لديها عن تلبية هذه الطلبات، مما يهدد باهتزاز ثقة عملائها، يسارع البنك المركزي لتقديم الدعم والغطاء النقدي الى هذه المصارف المتعثرة نظير سعر فائدة منخفض. وفي ضوء ذلك يعرف سعر الخصم بأنه الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للمصارف التجارية أو نظير القروض التي يقدمها مباشرة للمصارف التجارية في البلد.

٣- **نسبة الاحتياطي القانوني:** ان التشريعات المنظمة لعمل المصارف في معظم الدول تلزم جميع المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل رصيد عند البنك المركزي. وتمثل هذه النسبة الحد الأدنى لما يجب الاحتفاظ به مقابل الودائع المصرفية. ويحتفظ البنك المركزي بسلطة تغيير هذه النسبة رفعا أو خفضا حسب مقتضيات الظروف الاقتصادية السائدة، وذلك بغية مقدرة المصارف التجارية على تقديم الائتمان وتوسيع الودائع. فقدره المصرف التجاري على تقديم الائتمان ومنح القروض لا تتحدد فقط بمقدار حجم الودائع النقدية المتحصل عليها، أي بالسيولة اللازمة لمواجهة التزاماته من قبل عملائه المودعين، بل تتحدد أيضا بالتزام المصرف التجاري قانوناً بإيداع نسبة من أرصدة وحسابات الأفراد والمشروعات في حسابات لدى البنك المركزي. فتغير تلك النسبة يؤثر في قدرة المصرف التجاري على توسيع الائتمان. فإذا تبين للسلطة النقدية أن ما قدمته المصارف التجارية من ائتمان قد تجاوز المستوى المرغوب به ، ومن ثم قرر مكافحة البوادر التضخمية الناجمة عن ذلك، فانه يرفع نسبة الاحتياطي القانوني، مما يضطر المصارف التجارية إلى تقليص حجم القروض الممنوحة لعملائها. والعكس صحيح في حالة الركود أو الانكماش الاقتصادي. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الاحتياطي القانوني تعد من الأدوات الأكثر استخداما من قبل البلدان النامية لعدم وجود أسواق مالية كفوة في تلك البلدان تمكن بونكها المركزية من إتباع عمليات السوق المفتوحة. كما أن هذه الأداة لا ترتبط بسعر الفائدة مباشرة، مما يكسبها ميزة نسبية خاصة حين ترغب السلطة النقدية التأثير على هيكل أموال المصارف التجارية دون التأثير في سعر الفائدة (السويدي : ١٨٨) أما الأدوات النوعية: فهي تهدف الى السيطرة على حجم النقد والائتمان في مجالات وقطاعات معينة من الاقتصاد وعادة ما تستخدم السلطات النقدية سياسة سقف الائتمان بهدف الحد من قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان بمقدار معين ولفترة معينة (بن هاني: ١٥١) ومن الأدوات النوعية الأخرى أداة الإقناع الأدبي وتقوم فكرة الإقناع الأدبي على أن للبنك المركزي مكانة هامة بالنسبة للجهاز المصرفي ككل حيث يعتمد البنك المركزي هذه الوسيلة في شرح الحالة الاقتصادية للمؤسسات النقدية بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة واقناعها بالسياسة النقدية المناسبة ، وعلى سبيل المثال قد يحاول البنك المركزي اقناع المصارف التجارية بتمويل قطاعات معينة من الاقتصاد (Handa, ٢٠٠٩: ٣٥١). ولابد من الإشارة إلى أن هذا التحليل قد لا ينطبق على البلدان النامية وذلك لعدة أسباب أهمها:.

أ- معظم البلدان النامية تتميز بضعف الأجهزة المصرفية وقلة عددها وصغر حجمها وتركزها في مناطق معينة مع اعتمادها على التمويل القصير الأجل (تمويل تجاري) دون التمويل طويل الأجل (التمويل الإنتاجي).

ب - تتميز هذه البلدان بأسواق مالية ونقدية ناقصة التنظيم ومحدودة الحجم مما يؤدي الى عدم فعالية سياسة سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة التي تعتمد على أسواق مالية ونقدية واسعة ومتطورة.

ج - تخلف العادات المصرفية عند الجمهور تطوراً كافياً، بحيث أن أغلب المعاملات تتم علي شكل دفع نقدي مباشر، أي أن تسوية لمعاملات يكون عن طريق النقود الورقية وليس بنقود الودائع. وعادة ما تكون نسب المعروض النقدي إلى الدخل المحلي الإجمالي متدنية عموماً في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية، (السيد علي والعيسى : ٤٠٢).

د- تتميز المصارف التجارية في الدول النامية، باحتفاظها باحتياطات نقدية كبيرة، كما أن هذه البلدان تتميز بعدم إمكانية التنبؤ بالطلب على الودائع نتيجة لعدم استقرار الأنظمة السياسية والاقتصادية فيها، الأمر الذي يضعف من تدخل البنك المركزي في التأثير على المعروض النقدي وبالتالي ضعف فاعلية السياسة النقدية.

المبحث الثاني : السياسة النقدية والإصلاح الاقتصادي في العراق .

لقد كان لظروف الحرب والحصار الاقتصادي التي تعرض لها العراق خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين اثار سلبية على الاقتصاد العراقي بسبب زيادة الطلب على النقود لغرض تمويل الحروب والحصار الاقتصادي واللذان سببا زيادة في عرض النقد واختلال في ميزان المدفوعات، فقد ساهمت تلك الظروف في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وضعف الادخارات المحلية وتدني القوة الشرائية للأجور، وكذلك تدني سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية، إضافة إلى اختلال وتشوه الهيكل الاقتصادي واختلال التوازن العام (الرفيعي، ٢٠٠٧: ١٣٤). ونتيجة التحول الكبير في الاقتصاد العراقي وتوجهه نحو اقتصاد السوق منذ نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٣ فقد أستلزم ذلك تحولا كبيرا في السياسة النقدية في العراق لمواكبة التوجهات الجديدة للاقتصاد العراقي، ولكي نقف على تجربة السياسة النقدية في العراق خلال المدة (٢٠١٦-٢٠٢٠) ينبغي التطرق الى المحاور الاتية :

أولا - منهج عمل السياسة النقدية في العراق :نتيجة برامج الإصلاح الاقتصادي، قامت السلطات النقدية العراقية بوضع مجموعة من الأسس والقواعد، واتخذت اجراءات عديدة على الصعيد النقدي، كان الهدف منها تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنقدي لخلق بيئة اقتصادية تستند على آلية العرض والطلب، وكان الهدف الرئيس للسلطة النقدية العراقية هو السعي لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والحفاظ عليه، والعمل على ايجاد نظام مالي تنافسي يستند على اقتصاد السوق. وعلى وفق ذلك يقوم البنك المركزي أيضا بتعزيز النمو المستدام والعمل والرخاء " ، (البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٨ : ٢٥) ، ويمكن أن نحدد اهم الإجراءات التي اتخذت في سبيل تحقيق ذلك بالاتي:-(حسن ، ٢٠٠٨ : ٣-١٥)، (الشبيبي، ٢٠٠٧ : ١٧-٢٥):

١ - الاستقلالية للبنك المركزي العراقي :ان قانون البنك المركزي العراقي الجديد ذي الرقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤) منح البنك المركزي العراقي حق الاستقلال في اتخاذ قراراته، فقد أصبح البنك المركزي العراقي مستقلا ولا يتلقى التعليمات حتى من الجهات الحكومية، كما منع القانون قيام البنك المركزي بإقراض الحكومة أو أي هيئة مملوكة للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر ، باستثناء شراءه للاوراق الحكومية في اطار عمليات السوق المفتوحة.

٢ - تحرير القطاع المالي : اعلن البنك المركزي تخليه عن تحديد سعر الفائدة في (١/٣/٢٠١٤) الذي كان يتقاضاه أو تدفعه المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة لعملائها، كما سمحت السلطة النقدية للمصارف الأجنبية للعمل داخل العراق حيث تعمل في العراق الآن سبع مصارف أجنبية (حسن : ٣٤).

٣ - تحديث معظم المدفوعات المصرفية من خلال ادخال نظام (RTGS) : ان نظام (RTGS) يعني نظام التسويات عبر الزمن، وتصدر التسويات الإجمالية على ما يزيد عن نصف تريليون دينار عراقي يوميا بأكثر من (١٠٠) معاملة علما أن هذا النظام يقلل من حالات اللاتيقن في العمل المصرفي و عمليات التلاعب

٤ - إصدار اللوائح والتعليمات التنظيمية : ان تلك اللوائح التنظيمية تسهل للمصارف توسيع عملياتها خارج الميزانية العمومية مما يكسبها قدره وميزه تنافسية عالية، وحصولها على الموارد المالية المختلفة، وبأجل مختلفة، مما يقلل من مخاطر التي يمكن ان تتعرض لها في مجال الاستثمار، والتحول الجزئي من قاعدة الفائدة في تحقيق الربح داخل الميزانية من حيث قبول الودائع ومنح الائتمان الى عمليات ما يسمى Fees Base التي يقتضيها التنوع (الشبيبي : ٢٣).

٥ - إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشد مالياً وإدارياً : ان إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشد مالياً ساهم في النهوض بالقطاع المصرفي في العراق، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي ووزارة المالية بهذا الشأن علما إن كلا المصرفين يملكان ما يقارب (٨٠٪) من النشاط المصرفي التجاري في العراق.

٦ - تحديث البنك المركزي العراقي وإعادة هيكلة التنظيمي : لقد تم تحديث البنك المركزي العراقي وإعادة هيكلة التنظيمي بما يتفق وأهداف السياسة النقدية وتحقيق غايتها، وطبقا لقانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) الفقرة (ن) من المادة (١٦) لعام (٢٠٠٤) تم إطلاق ح التحويل الخارجي بحرية ودون قيود ،من خلال الغاء دائرة رقابة التحويل الخارجي، واستحداث مكتب يختص بمكافحة وغسل الأموال والجريمة والإرهاب.

ثانياً : السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي : إذ وبموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، إتخذت السلطة النقدية إطاراً نقدياً جرى تصحيحه على وفق الاهداف التي يتم اعتمادها والتي وضعت لتحقيق استقرار الأسعار المحلية، والحفاظ على نظام مالي ثابت يعزز التنمية المستدامة ويتيح فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق وذلك عن طريق التأثير في مناسيب السيولة

العامة والسيطرة على اتجاهاتها (الشبيبي: ٤٧). ووفقا للقانون (٥٦) لعام (٢٠٠٤) تكون الوظائف النقدية للبنك المركزي العراقي كما يأتي: (البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٨ : ٢٦):

١- عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات الدائمة:

وفقا للمادة (٢٨) من قانون البنك المركزي العراقي ، يجوز له ، وسعياً لتحقيق أهدافه، القيام بعمليات السوق المفتوحة مع المصارف التجارية المرخصة وشركات الوساطة المالية المجازة، توفير التسهيلات الدائمة للمصارف التجارية المرخصة ووفق الاتي :

أ- شراء و بيع مباشر، (فوري ولأجل) أو على أساس اتفاقات إعادة الشراء و ادوات مالية مشابهة أخرى، أو أوراق مالية صادرة من البنك المركزي العراقي أو الحكومة ذات عوائد سوقية.

ب- بيع وشراء (فوري ولأجل) للنقد الأجنبي .

ت- الخصم للحوالات و السندات الأذنية .

ث- منح القروض المضمونة بالكامل بكفالات أو رهن .

ج- قبول الودائع التي تحمل الفائدة من المصارف .

جدول يوضح دور السياسة النقدية بالسيطرة على عرض النقد الواسع (المضاعف النقدي) للمدة (٢٠١٦-٢٠٢٠)

السنة	مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية (مليون دينار)	العملة المصدرة (مليون دينار)	الاحتياطي الفائض (مليون دينار)	نسبة الاحتياطي الفائض (ودائع)	عرض النقد الواسع (المضاعف النقدي)
٢٠١٦	٣٣٥٢٤	٤٥٢٣١٥١٥	١٢٦٩٨٠١١	٠.٣٥	١.٣٢
٢٠١٧	٤٢٢٠٠	٤٤٢٣٦٦٥٤	١٣٥٧٠١٠٩	٠.٣٦	١.٤١
٢٠١٨	٤٧١٣٣	٤٤٢٦٤٤٨٤	١٤٣٠١٢٥٩	٠.٣٢	١.٤٢
٢٠١٩	٥١١٢٥	٥١٨٣٤٧٥٠	٢٠٦٥٧١٠٦	٠.٣٨	١.٣٢
٢٠٢٠	٤٤٠٨٠	٦٦٠٣١٢٣٤	١٨٠٢٨٥٥٥	٠.٣٠	١.٥٣

المصدر / البنك المركزي العراقي النشرة الاحصائية (سنوات متعددة) نلاحظ من الجدول اعلاه ارتفاع مبيعات البنك المركزي العراقي من (٣٣٥٢٤) م.د عام ٢٠١٦ الى (٥١١٢٥) م.د، عام ٢٠١٩، ومن ثم عادت لتتخفص الى (٤٤٠٨٠) مليون دينار عام ٢٠٢٠ وذلك بسبب ما تعرض له الاقتصاد العراقي والعالمي من انكماش بسبب جائحة كورونا ، والعملة المصدرة الى الخارج استمرت بالارتفاع دون توقف فقد ارتفعت من (٤٥٢٣١٥١٥) عام ٢٠١٦ الى (٦٦٠٣١٢٣٤) عام ٢٠٢٠ وذلك بسبب توقف الحياة الاقتصادية في الداخل بسبب جائحة كورونا وزيادة الطلب على المستلزمات الطبية الوقائية للتصدي للجائحة مما اضطر البلد الى زيادة الاستيراد من الخارج ، اما نسبة الاحتياطي الفائض فقد استمر بالارتفاع من (١٢٦٩٨٠١١) عام ٢٠١٦ الى ان وصل الى (٢٠٩٧٥١٠٦) عام ٢٠١٩ ومن ثم عاد لينخفض الى (١٨٠٢٨٥٥٥) عام ٢٠٢٠ وذلك بسبب جائحة كورونا ومل رافقها من تداعيات سلبية على الاقتصاد العراقي وما نسبة الاحتياطي الفائض ودائع فقد ارتفعت النسبة من (٠.٣٥) عام ٢٠١٦ الى (٠.٣٨) عام ٢٠١٩ ومن ثم عادت بالانخفاض الى (٠.٣٠) عام ٢٠٢٠ وذلك بسبب جائحة كورونا وما رافقها من تداعيات على الاقتصاد العراقي اما عرض النقد الواسع (المضاعف النقدي) فقد استمر بالارتفاع دون توقف من (١.٣٢) عام ٢٠١٦ الى (١.٣٥) عام ٢٠٢٠ وذلك لسد الاحتياجات المترتبة على جائحة كورونا، ويتضح من الجدول اعلاه الدور الذي يمكن ان تلعبه السياسة النقدية للتأثير على الاقتصاد العراقي خلال المدة من (٢٠١٦-٢٠٢٠) ودوره في المحافظة على الاقتصاد العراقي وقيمة الدينار العراقي (سعر الصرف) امام العملات الاجنبية رغم انخفاض سعر النفط وهو الشريان

الرئيسي للاقتصاد العراقي خلال فترة جائحة كورونا العالمية والتي ادت الى انكماش ومن ثم ركود في الاقتصاد العالمي بسبب توقف العمل والانتاج لاغلب القطاعات الاقتصادية.

٢ : متطلبات الاحتياطي القانوني .بحسب المادة (٢٩) من قانون البنك المركزي العراقي، ولغرض تنفيذ سياسة نقدية ناجحة في العراق، على البنك المركزي ومن خلال لوائحه التنظيمية الطلب من المصارف الاحتفاظ باحتياطيات على شكل حيازات نقدية أو إيداعات لدى البنك المركزي. ولا يجوز السحب على المكشوف للمصارف على حسابات الاحتياطي في أي وقت من الأوقات. على ان تكون مستويات الاحتياطي المطلوبة تلك هي نفس مستويات الاحتياطي لكافة المصارف لكل فئة من المطلوبات يمكن تعويضها، وفي الحالة التي تعجز المصارف عن الاحتفاظ بالحد الأدنى من الاحتياطي المطلوب يمكن ان يفرض البنك المركزي غرامة بنسبة فائدة معينة.

٣: الملجأ الأخير للإقراض.بحسب المادة (٣٠) في قانون البنك المركزي العراقي وفي الظروف الاستثنائية، يمكن للبنك المركزي العراقي ان يقوم بدور المقرض، كملجأ أخير للمصارف المرخصة. وتعد هذه الخاصية نوع من الدعم من خلال منح المساعدات المالية للمصرف أو لصالحه، ولفترة لا تتجاوز الثلاثة أشهر قابلة للتجديد من قبل البنك المركزي و على أساس برنامج تحدد من خلاله الإجراءات المتعلقة بالمصرف، وهذا الالتزام بمنح القرض لا يتحقق إلا في حالتين :

أ- اذا كان المصرف ذا ملاءة مالية وقادر على تقديم ضمانات اضافية مناسبة، واذا طلب المصرف مساعدة مالية تستند الى حاجته لتحسين السيولة .

ب. تعتبر مثل هذه المساعدة ضرورية للحفاظ على استقرار النظام المالي واصدار وزير المالية ضمان خطي الى البنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يؤمن فيه تسديد القرض. ونتيجة لزيادة التوقعات التضخمية ازداد تحوط الأفراد بالعملة الأجنبية باعتبارها خزين مستقر للقيمة ووسيلة لحماية ثرواتهم. هذه العوامل تفرض صفة الاستقرار على دالة الطلب النقدي على الدينار مما يعني توجه الأفراد نحو (الدولة) بصورة متزايدة وتوليد مفاضلة بين الاحتفاظ بالدينار او الدولار . إمام هذه الأحداث شرع البنك المركزي العراقي بتطبيق سياسة نقدية متشددة لمواجهة ظاهرة التضخم المتنامية، وتركز هذه السياسة على سعر الفائدة وسعر الصرف كأدوات تشغيلية. إذ ساعدت إشارة سعر الفائدة السياسة النقدية في تحقيق هدفها والمتمثل في تحويل الدينار العراقي إلى عملة جاذبة ومصدرة قوية في مواجهة التوقعات التضخمية (البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٩: ١٦) وكان ذلك وفق اتجاهين:

الاتجاه الأول : ضمان استقرار قيمة الدينار العراقي من خلال اشارات الفائدة الاسمية ذات تأثير موجب على الفائدة الحقيقية، وبمثابة نطاق ذو حمایه للمثبت الاسمي، والمشار إليه أنفا لضمان استمرار ثبات التوقعات التضخمية للجمهور ، وتوليد ميل عن طريق توفر عوائد موجبة على الودائع الادخارية للمصارف، فضلاً عن توفير أموال ذات قابلية للإقراض، وذات قيمة وعائد مشجعين للاستقرار المالي.

الاتجاه الثاني: تضيق نطاق (ظاهرة الدولة) بشكل مستمر وعدھا مسببا للتضخم الجامح، من خلال الاعتماد على دور إشارة سعر الفائدة التي اعتمدها البنك المركزي ضمن اليات الانتقال النقدي واهميتها في احتواء ظواهر الارتداد في مستوى توقعات الجمهور التضخمية وكبح هجمات المضاربين الطارئة في سوق الصرف وتضييق التوقعات التضخمية. وعلى هذا الأساس باتت إشارة سعر الفائدة حائلاً إمام نمو ظاهرة الدولة، لذا أخذت السوق النقدية مساراتھا الواضحة لاستعادة التوازن النقدي .

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

بعد التدقيق لما تم طرحه من معلومات وبيانات ونتائج الدراسة والتحليل توصل لمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات:-

اولا : الاستنتاجات

- ١- ان البلدان النامية تتسم بضعف الأجهزة المصرفية وقلة عددها، كما تتسم أسواقها المالية والنقدية بقلّة التنظيم ومحدودية الحجم، فضلاً لعدم التطور في العادات المصرفية للجمهور. هذه الخصائص تقود إلى تثبيط فاعلية أدوات السياسة النقدية الكمية، في حين يزداد تأثير الأدوات النوعية على الأوضاع الاقتصادية لتلك البلدان.
- ٢- ان السياسة النقدية لازالت غير قادرة على إحداث الاستقرار السعري المطلوب في الاقتصاد العراقي كون الأخير يعاني من اختلالات هيكلية حقيقية في مجال الصناعة والاستثمار والأسواق المحلية كسوق العمل وسوق السلع والخدمات، إذ يحتاج العراق لمعالجة هذه الاختلالات إلى تنسيق وتفعيل ومشاركة السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى (السياسة المالية، والسياسة الاستثمارية والسياسة الإنتاجية)

والدليل انها استطاعت الحفاظ على قيمة العملة ومعالجة العجز الذي حصل بسبب جائحة كورونا وانخفاض سعر النفط في الاسواق العالمية.

٣- ان التطورات التي حدثت للاقتصاد العراقي من خلال تبنيه سياسات التحول نحو اقتصاد السوق، دفع السلطة النقدية العراقية الى تغيير منهج عملها، من خلال منح البنك المركزي الاستقلالية في اتخاذ القرارات وبما يتلائم مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة للبلاد.

٤- لقد حققت السياسة النقدية في العراق خلال المدة (٢٠١٦-٢٠٢٠) نجاحا من خلال المحافظة على القيمة الحقيقية للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، ويعود هذا بشكل أساسي الى تدخل البنك المركزي العراقي من خلال طرح كميات كبيرة من النقد الأجنبي من خلال مزاد العملة الأجنبية.

٥- ان دور البنك المركزي العراقي قد تحول من دور محدد لسياسة المصارف التجارية الخاصة بالإقراض والإيداعات وأسعار الفائدة إلى دور مراقب لحركات الإقراض والإيداعات وأسعار الفائدة، حيث منحت السلطة النقدية المصارف التجارية الحرية في تحديد أسعار الفائدة على وفق الوضع الاقتصادي للبلاد بما يحقق أرباحا لهذه المصارف على اثر تشريع قانون المصارف المرقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤.

ثانياً :- التوصيات

١- كون الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية في البنى التحتية الاقتصادية ولمعالجة هذه الاختلالات لابد من تضافر جهود السياسات الاقتصادية الكلية مع السياسة النقدية، من اجل إدخال إصلاحات اقتصادية قطاعية في قطاع الصناعة والزراعة والخدمات والصناعات الاستخراجية والتحويلية من خلال خطة اقتصادية شامل.

٢- على السلطة النقدية العمل وبشكل جاد للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي مرتفعاً مقابل أسعار صرف العملات الأجنبية، عن طريق مزادات بيع العملة كون استقرار سعر الصرف يمثل أحد الأسس المهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية ودفع عجلة النمو والتطور الاقتصادي في البلاد.

٣- على السلطة النقدية ومن خلال ادواتها العمل للسيطرة على الكتلة النقدية الكبيرة، عن طريق تحقيق تناسب متوازن بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي العراقي للوصول إلى توازن القطاعين الحقيقي والنقدي.

٤- على السلطات النقدية ومن خلال السياسات النقدية الجديدة والناجحة، التعمل على تطوير الأسواق المالية والنقدية من اجل تنفيذ واستيعاب اجراءاتها غير المباشرة للسيطرة على حركة المتغيرات الاقتصادية لاسيما المستوى العام للأسعار.

٥- يجب ان يشارك البنك المركزي العراقي بصياغة وإعداد وتمويل وتنفيذ الخطط الاقتصادية التي تعمل على تحقيق إصلاحات اقتصادية حقيقية في الأسواق الثلاثة الرئيسية (سوق النقد وسوق السلع والخدمات وسوق العمل) اذا تعد هذه الأسواق من أهم المناخات الرئيسية المواتية لخلق حركة اقتصادية واسعة النطاق يكون الاستقرار الاقتصادي فيه حاضنة للنمو والتنمية الاقتصادية المنشود غير استهداف التضخم.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر باللغة العربية

١. السيد علي، عبد المنعم (١٩٩٩) اقتصاديات النقود والمصارف، الاكاديمية للنشر، الاردن. ٢. بني هاني، حسين (٢٠٠٣) اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الأردن.
٣. عبد الله، عقيل جاسم (١٩٩٤) النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، ليبيا.
٤. السويدي، سيف سعيد (٢٠٠٢) النقود والبنوك، جامعة قطر، قطر.
٥. السيد علي، عبد المنعم والعيسى، نزار سعد الدين (٢٠٠٤) النقود والمصارف، والاسواق المالية، دار حامد، الأردن.
٦. حبيب، مطانيوس (٢٠٠٧) الوجيز في الاقتصاد السياسي، جامعة دمشق، سوريا.
٧. الزامل، يوسف بن عبد الله وآخرون (٢٠٠١)، النقود والبنوك والأسواق المالية : وجهة نظر شمولية، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض.
٨. الوزني، خالد واصف والرفاعي، احمد حسين (٢٠٠٢) مبادي الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن.

٩. الحميدي، عبد الرحمن والخلف، عبد الرحمن، النقود والبنوك والأسواق المالية، دار الخرجي للنشر والتوزيع، الرياض ١٩٩٧، ص ٣٧١.

١٠. الرفيعي، افتخار محمد (٢٠٠٧) السيولة العامة وفعالية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع اشارة تطبيقية للعراق، اطروحة دكتوراه اقتصاد غير منشورة، جامعة بغداد .العراق .

١١. الشمري، باسم خميس عبید (٢٠٠٨) فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد.

١٢. حسن، باسم عبد الهادي (٢٠٠٨) السياسة النقدية في العراق وإصلاحاتها وتحدياتها الجديدة ، الهيئة الوطنية للاستثمار ، الدائرة الاقتصادية ، بغداد بحث منشور على الشبكة المعلوماتية وعلى الرابط الاتي :

www.investprom.goviq/English/study/basem.doc

١٣. الهيتي ، نوزاد عبد الرحمن (٢٠٠٨) التطورات الاقتصادية في العراق، التقرير الاقتصادي الخليجي ، الإمارات العربية المتحدة .

١٤. الشبيبي، سنان (٢٠٠٧) ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي ، ابوظبي .الامارات العربية المتحدة.

١٥. صالح محمد مظهر (٢٠٠٨) السياسة النقدية ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، العراق.

١٦. التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية للسنوات (٢٠١٦-٢٠٢٠).

ثانيا : المصادر باللغة الانجليزية

1. Jagdish Langdana, Monetary Economics (2009) ted Routledge , New York, USA.

2. Milton S. and Qrley A. (1993) Contemporary Economics, Worth Publisher. 7th ed, New York. USA.